شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

إرهاب في القاهرة وبنغازي

لم تكن محض مصادفة أن يختار سلفيو ليبيا ومصر المتعصبون يوم الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) لمهاجمة مقر القنصلية الأميركية في بنغازي الليبية بالصواريخ ما أدى إلى مقتل السفير وعدد من موظفي القنصلية، وتنظيم تظاهرات والسعي لاقتحام مقر السفارة الأميركية في القاهرة، فهذه الأعمال الإرهابية قصد بها إحياء ذكرى العمل الإرهابي الأكبر، هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي قتل فيها انتحاريو "القاعدة" أكثر من ثلاثة آلاف مدني أميركي وغير أميركي.

لا بد أن هذا العمل المزدوج كان مرتباً ومنسقاً سلفاً وإن اتخذ من بث فيلم يسيء إلى النبي محمد عبر شبكة الإنترنت حجة له. وهو على أي حال يعكس حال التخلف المريع الذي تعيشه مجتمعاتنا، وبالذات الأوساط الإسلامية المسكونة بتعصب لا يُناظره إلا تعصب متدينين مسيحيين من النوع الذي أنتج الفيلم، وهما تعصبان لا يفرقان عن بعضهما في شيء، بل يعتاش كل منهما على الآخر.

من فرط جهلنا وتخلفنا لا ندرك أن الحكومات والمؤسسات الرسمية في أوروبا لا تتدخل في الشؤون الفنية والثقافية والعلمية مثلما لا تتدخل في الاقتصاد، وبالتالي فإنها ليست مسؤولة عما يُطرح في السوق من سلع ومنتجات، بما فيها أفلام السينما والتلفزيون والفيديو، بل ليس من حق هذه الحكومات والمؤسسات، بموجب دساتيرها وقوانينها التي تكفل الحريات العامة والخاصة وتعاقب من ينتهكها أياً كان، أن تمنع إنتاج أي عمل فني وثقافي حتى لو كان يندد بهذه الحكومات والمؤسسات ويهتك أسرارها.ومستندة إلى كفالة حرية التفكير والتعبير، أنتجت السينما ومحطات التفزيون الأميركية والأوروبية مئات الأفلام والبرامج والمسلسلات التي تدين حروباً خاضتها حكومات هذه البلدان في الخارج، بما فيها حرب فيتنام والحرب المتواصلة في أفغانستان وحرب الخليج ١٩٩١ واجتياح العراق ٢٠٠٣، بل إن شركات السينما والتلفزيون أنتجت أفلاماً وبرامج مناهضة للكنيسة ومشككة في هوية المسيح نفسه وفي وجوده من الأساس، لم يستطع حتى الفاتيكان منعها.

إذا كان يتعين أن تخرج التظاهرات وأن تُقصف السفارات والقنصليات بالصواريخ في كل مرة تصدر فيها إساءة للدين الإسلامي وسائر الأديان في الإنتاج الفني في هذه البلدان فانه يتوجب مهاجمة كل السفارات والقنصليات الغربية في البلاد الإسلامية قاطبة.

لكن هذا سلاح ذو حدين فإذا بررنا مثل هذه الهجمات سنبرر للمتدينين المتطرفين في تلك البلدان أن يهاجموا كل سفاراتنا وقنصلياتنا في بلدانهم استناداً إلى حجة مماثلة، ففي كل يوم يُهاجم المسيحيون في جوامعنا وحسينياتنا ومن على شاشات التلفزيون وعبر الإذاعات وفي خطب الجوامع والمساجد والحسينيات، ويُندد بالحضارة المسيحية بوصفها حضارة "فاسقة"، مع أن المهاجمين يعتمدون في حياتهم اليومية على الأجهزة والمعدات المنتجة بفضل هذه الحضارة، بما فيها مكبرات الصوت في الجوامع والحسينيات وأجهزة الراديو والتلفزيون والتلفون والسيارة ومشروبات الكولا وسواها.

ما حصيلة ما جرى في بنغازي والقاهرة غير القتلى والجرحى؟ تعميق لصورتنا السلبية في عيون الغربيين .. صورة القتلة وسفاكي الدماء بالجملة.

الإعلان عن عودته إلى بغداد الأسبوع المقبل

طالباني سيجري مباحثات مع الكتل لتحديد موعد الاجتماع الوطني

أعلن التحالف الكردستاني عن موعد وصول رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى بغداد مطلع الأسبوع المقبل من ألمانيا، لافتا إلى انه سيجري مباحثات مكثفة حال قدومه مع جميع الكتل السياسية من أجل وضع اللمسات الأخيرة لعقد الاجتماع الوطني المرتقب ووضع الحلول اللازمة للخروج من دوامة الخلافات السياسية.

على الصعيد ذاته،أكد القيادي المستقل في التحالف الكردستاني محمود عثمان عدم وجود إرادة حقيقية لجميع الكتل السياسية في حلحلة الأزمة السياسية التي تمر بالبلاد.

□ بغداد/محمد صباح

في حين شككت القائمة العراقية بنوايا بعض الكتل السياسية في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية،منوهة إلى أن القصد من وراء عرقلة عملية الإصلاح هو خلق دكتاتورية جديدة وإدارة البلاد من قبل جهة معينة لا بمشاركة كل العراقيين.

وأجرى رئيس الجمهورية جلال طالباني، في (٢٠ حزيران ٢٠١٢)، عملية جراحية ناجحة لركبته في أحد مستشفيات ألمانيا،. وأعلنت رئاسة الجمهورية ، في (١٧ حزيران ٢٠١٢)، أن الرئيس جلال طالباني وصل إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية.

ويعاني طالباني من أزمات صحية متلاحقة ،وكان قد نقل في العام ٢٠٠٧ إلى مستشفى الحسين الطبي في الأردن الذي بقي فيه لأسابيع ثم تم نقله لتلقي العلاج في مستشفى مايوكلينك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال محمود عثمان النائب المستقل في التحالف الكردستاني لـ"المدى"إن حل الأزمة السياسية يتوقف على إرادة الكتل السياسية في التفاهم المشترك لوضع الحلول الناجعة لجميع المشاكل العالقة،داعيا الكتل السياسية إلى وضع الحلول للأزمة الراهنة وفق الدستور العراقي والاتفاقات السياسية".

وطرح رئيس الجمهورية جلال طالباني في الـ١٨ من أيار الماضي، مبادرة للكتل السياسية تتضمن دعوتها إلى وقف الحملات الإعلامية ونبذ الخطاب المتشنج، واعتماد الدستور كمرجعية يحتكم إليها واحترام بنوده، والالتزام بالاتفاقات التي قامت على أساسها حكومة الشراكة الحالية ومنها اتفاقية أربيل لعام ٢٠١٠، والحرص على استقلالية المنظومة الانتخابية، وتوفير كل المستلزمات الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجالس المحافظات عام ٢٠١٣ ولمجلس النواب عام ٢٠١٤، والتمسك بثوابت مبدأ الفصل بين السلطات وصون استقلالية القضاء، والإسراع في إقرار قانون المحكمة الاتحادية، وإكمال تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الدستور وإقرار القوانين والتشريعات الأساسية الضرورية مثل قانون النفط والغاز.

واستبعد عثمان توصل الكتل السياسية إلى إنهاء الأزمة في الوقت الحالي،قائلا "إن جميع الكتل السياسية ليس لديها الرغبة وإرادة وتصميم على إيجاد الحلول للقضايا العالقة كافة،منوهاً"أن ما نسمعه في الإعلام حول ضرورة وضع الحلول للخروج من الأزمة من البعض هو مجرد كلام".

وقد جدد رئيس الجمهورية جلال طالباني يوم ٨/١٨، دعوته إلى الاجتماع الوطني بعد إجراء الاتصالات مع وقف جميع الحملات الإعلامية المتبادلة والابتعاد عن الخطاب المتشنج، وفيما بيّن أن الأيام الأخيرة شهدت بداية "انحسار لحالة التأزم"، شدد في كلمته المتلفزة على ضرورة الاحتكام إلى الدستور واتفاقية أربيل والنقاط الثماني إضافة إلى ورقة الإصلاح.

وتابع"إن المشكلة الحقيقية هي عدم وجود ثقة بين الفرقاء السياسيين ،الأمر الذي أخر عملية الإصلاح لحد هذه اللحظة،لافتا إلى أن جميع الاتفاقات السابقة لم يتم تطبيقها".

وعن وصول الرئيس جلال طالباني وتحديد موعد اللقاء الوطني،كشف القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان عن موعد وصول الرئيس طالباني إلى العراق مطلع الأسبوع المقبل الذي سيحدد موعد الاجتماع الوطني المرتقب،مبينا أن الرئيس سيجري مفاوضات مع الكتل السياسية للاتفاق على جدول أعمال هذا المؤتمر وكذلك مكانه وتاريخه".

وأضاف"إن مدى نجاح هذا المؤتمر يعتمد على إرادة الكتل السياسية في إيجاد الحلول والمعالجات للأزمة الراهنة ومتوقف إلى حد كبير على تنازلات الفرقاء في المسائل الخلافية والمرونة الكافية،لافتا إلى أن عكس هذا كله لا حاجة لهذا المؤتمر لأنه مضيعة للوقت".

وأشار إلى أن "الكتل السياسية غير جادة في حل الأزمة الحالية التي تواجه البلاد منذ وقت ليس بالقليل ولا يقتصر على رئيس الوزراء وحده".

وقد شككت القائمة العراقية بإرادة بعض الكتل السياسية في تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية التي قد تساهم في حل الكثير من المشاكل العالقة،موضحة لو كان هناك إصلاح لبدأ الشروع به حتى في غياب رئيس الجمهورية".

وفي حديثه مع"المدى"أوضح النائب عن القائمة العراقية احمد المساري"أنه لو كان هناك إصلاح حقيقي لتم حتى في ظل غياب رئيس الجمهورية جلال طالباني بل حتى وإن لم يكن هناك رئيس للجمهورية،موضحا عدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح والتي يراد للأمور أن تسير في الانفراد في إدارة هذا البلد من قبل شخص أو حزب".

وأشار إلى أن"القصد من وراء ذلك كله هو خلق دكتاتورية جديدة في البلد مع شديد الأسف الأمر الذي يضع العراقيل في بناء العراق الجديد كما يحلم به العراقيون،داعيا إلى تفعيل المصالحة بشكل أوسع لتضم جميع شرائح المجتمع العراقي".

رئيس الجمهورية مع رؤساء الكتل.. (أرشيف)

سياسيات عبّرن عن معاناتهنّ:

قانون الانتخابات ظلم المرأة في المحافظات وأنصفها في البرلمان

□ السماوة / جاسم فيصل الزبيدي

بعد التغيرات التي حصلت في البلاد عام ٢٠٠٣ ودخوله مرحلة الصراع لإعادة تكوينه السياسي كان على عاتق كل فرد فيه أن يسهم في إعادة تكوين شكله الجديد،وهذا مافتح أمام المرأة الأبواب للدخول في دائرة السياسة وهذا ما يمكن حصول العراق على الحرية والديمقراطية المنادى بها،لكون تطور المرأة وحريتها واحترامها جزءاً من تطور البلد والمجتمع وحريته، لذا كانت الخطوة التي خطتها المرأة في دخولها المنافسة السياسية مهمة جدا.

لكن السؤال القائم اليوم وبعد مضي ما يقارب العشر سنوات على التغيير يظهر التساؤل هل أثبتت المرأة وجودها السياسي أم بقيت ظلا للرجل وصدى لصوته؟وكيف ينظر الرجل للمرأة السياسية في ظل مجتمع لايراها سوى مربية؟ وكيف يمكن أن نواجه المد السياسي النسوي للبلاد الأخرى ورصيدنا منه ضئيل جدا؟

ماذا قدمت المرأة السياسية ؟

تقول السيدة باسمة رحيم عضو مجلس محافظة المثنى لصحيفة المدى"من وجهة نظري أرى أن حضور المرأة فاعل ومشهود له في المجتمع اليوم ،وكعضوة مجلس أرى أن أكثر المواطنين يلجأون إلى المرأة العضوة أكثر من الرجل العضو عند طلب المساعدة أو لحل قضية ما ،ولكن يبقى دورها مقيدا لكون العمل في المجلس لايتم بصورة انفرادية لأن دوره تشريعي رقابي ويتركز عملنا كلجان "وتضيف قائلة"نحن في اللجنة القانونية وحقوق الإنسان والمرأة قمنا بتقديم طلب لشمول اكبر عدد من النساء بشبكة الرعاية الاجتماعية وكذلك طالبنا بأن تكون إدارة الشركات العامة للمقاولات بأيدي نساء وهذا ماتم إنجازه والاعتراف به، كما لدينا دور في خطة المشاريع ،ففي خطة ٢٠١٢ قمنا ببناء مراكز صحية ومستشفيات ومراكز تخصصية في كافة الأقضية والنواحي".

وبينت رحيم أن"دور المرأة في السابق كان يقتصر على أن يكون اجتماعيا تربويا، أما في الوقت الحاضر نلاحظ أن هناك إقبالاً على الاختصاصات السياسية والقانونية وغيرها من الاختصاصات التي لم تعد تقتصر على الرجل وهذا ناتج عن التغيرات والمشاكل والهموم التي حملتها المرأة العراقية مما ولد لديها رغبة في إثبات ذاتها وكذلك الدعم والتشجيع من قبل الرجل الذي اهتم بالمرأة وخصوصا السياسية وقدر دورها وقدم لها كتب الشكر تثمينا لجهودها.

وترى زميلتها السيدة وفاء الخالدي عضو مجلس محافظة المثنى أن "الرجل لم ينصف المرأة السياسية بل مازال يهمش دورها ويقيدها".

وتضيف"مازالت المرأة السياسية تعاني من الرجل الذي مازال غير منصف بحقها سواء في العائلة أم في المجتمع على الرغم من أن البعض منهم بدأ يقيم المرأة التي تعمل في الموقع السياسي والتي تعمل بذمة وشرف ولكن تبقى المرأة تعاني من الضغوط وليس لها الحرية الكاملة مثل الرجل".

أما عن دورها السياسي فتقول الخالدي لصحيفة المدى"لقد عملنا على تعديل قانون ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ للمادة ١٣ وقدمنا مسودته وهو قانون انتخابات الاقضية والنواحي في مجالس المحافظات حيث أن القانون ظالم للمرأة في مقاعد مجالس المحافظات ولكن منصف لها في مقاعد مجلس النواب حيث أن المادة ١٣ لقانون ٣٦ تشير إلى أن تكون نسبة المرأة لكل ٣ فائزين امرأة واحدة وغير مشروط نسبة ٢٥٪ من الفائزين ، أما المادة ٤٩ من الدستور رابعا تشترط أن لايقل عن ٢٥٪ من المقاعد الفائزة في مجلس النواب من النساء وهنا اختلاف في المادة القانونية وقد حاولنا تعديل قانون ٣٦ حيث من المفروض أن يكون في مجلس محافظة المثنى ٧ نساء فائزات وليس ٤ لكن القانون لايشير إلى تطبيق نفس المادة الموجودة في مجلس النواب.وقد سعينا دائما إلى تعديل وتطبيق القوانين التي نراها مجحفة بحق المرأة ونحاول أن نعممها على مجالس المحافظات وبالتالي نرفع التوصيات إلى مجلس النواب.

السياسي والصحفي الأمين العام لحركة العدالة والتقدم الديمقراطي عبد الرضا الحميد يقول لصحيفة المدى"لم أجد امرأة سياسية كي يكون لها دور، وإن وجدت مثل هذه المرأة فهي ظل حائل وباهت ومنزو للرجل السياسي، فأولى خصائص الضالع في الشأن السياسي أن يكون مفكرا ومثقفا، ولم ألمح في أيامنا هذه أي امرأة على هذا الوصف، وهذا ليس انتقاصا من المرأة بقدر ماهو كشف لواحد من إسرار التراكم والتخلف المحكوم بعقد المجتمع الذكوري".

وأضاف إن"المرأة التي انخرطت في المشغل السياسي انتقلت من(دار حريم الزوج أو القبيلة)إلى(دار حريم زعيم الحزب أو الكتلة أو الحزب)ولذلك يشكو الإعلام عسر ظهور المرأة السياسية وأنها لو ظهرت فبظهور ببغاوي أنثوي جميل (يجتر) ما يحفظه من نعنعات الرجل السياسي".موضحاً أن"بإخراج مجتمعنا من عقد (ذكوريته) المتراكمة عبر ازمنة طويلة من ثقافات الرجل(سي السيد)، وإخراج المرأة من مهيمنات منظومة أسلبة دورها، وحصرها في دائرة المكمل الكمالي للرجل، وهذا لن يتأتى عاجلا أبدا،ولا في مدى منظور قريب، فالرجل عندنا، سياسيا كان أم دينيا أم ثقافيا أم اجتماعيا، مربوط بحبل سري إلى فكرة سيادته الاجتماعية والأسرية ودونية المرأة إزاءه، والمرأة عندنا مازالت تطرب لوضعها في دائرة الشرنقة الذكورية ولم تسع إلى الثورة عليها، وبتقديري أن لا سبيل لإخراج المرأة العراقية من سياق الأواني المستطرقة المتوارثة العقيمة التي كبلت حريتها وإنسانيتها ومنعتها من أن تأخذ استحقاقها الإنساني، غير ثورتها على أغلالها، فالثورات الاجتماعية الكبرى وحدها التي تخلق المنعطفات الحادة في حيوات الأمم والشعوب، وحتى ذلك الحين تبقى مواجهتنا لأي مد نسوي آخر محض هرطقة سرابية.

ويشير إلى أن المرأة لم تقدم أي شيء في الحياة السياسية سوى اللهاث وراء الإعلام السياسي المضلل والكاذب، أما عن دورها في منظمات المجتمع المدني فانا اسمع عن منظمات بهذا الاسم ولكن لا أرى أحدا..مشكلتنا في العراق أننا نصدق الأكاذيب ونسعى لترويجها، فأين هي المدنية في العراق حتى يكون لمجتمعه منظمات تحفظ وترمم مدنيته؟؟ فيافطات المنظمات الصحفية التي تعنى بأهم وأوعى شريحة عراقية تعددت وقد كانت من قبل واحدة، وليس في تعددها إغناء لحياة تلك الشريحة إنما للحط منها، حتى تحول الأميون والجهلة والقصابون والجاهلون إلى إعلام (لا يشق لهم غبار ثقافي) في فوضى تكاد تطيح بمجتمع الجواهري العظيم.

وبين بأن الرجل السياسي مازال ينظر للمرأة السياسية على أنها ظله الأدنى وببغاؤه الجميل، والرجل غير السياسي لم يزل على قناعته بان مكان المرأة بيته .

وعن ذلك أيضا يقول السياسي وعضو التيار الديمقراطي محمد البحار لصحيفة المدى إن"هذا قائم على طبيعة المجتمع العشائري الذي نحن في داخله حيث تشكل نسبة الـ(٦٥٪) منه العشائرية المقيدة بأعراف بالية وأيضا هو مجتمع(متداخل)يجعل المرأة السياسية في دائرة السمعة غير الجيدة".ويضيف قائلا " نحن نتكلم عن علاقة مشكلة بين طرفي الحياة والتي لا بد أن تكتمل بين اجتماع الطرفين من أجل تحقيق التقدم المرجو الذي ينادي به الجميع وهذا كله خاضع لطبيعة العلاقات المتشكلة في الدائرة المجتمعية فضلا عن علاقتنا بآليات التقدم المدني الحقيقي".

ويشير إن"سبباً من أسباب تأزم العملية السياسية هو عدم الركون إلى سماع الصوت الآخر والمتمثل بصوت المرأة السياسية والتي يعتبرها البعض بأنها عالة عليه وعلى مشروعه لكنه مجبر على إشراكها بسبب النظام والقانون المفروض عليه والمعروف بـ(كوتا النساء).

الغارديان: لواء باسم "فدائيو المالكي" بإمرة ابن رئيس الوزراء

□ بغداد/ المدى برس

قالت صحيفة ذي غارديان البريطانية إن رئيس الوزراء نوري المالكي في طريقه ليصبح دكتاتورا للعراق مساويا لصدام حسين، وإن الولايات المتحدة لا تحرك ساكنا لقطع هذا المسار. وأشارت إلى أن هذا التوجه سيعيد العراق إلى الحرب الأهلية .

وذكرت الصحيفة أنه وفي ليلة انسحاب القوات الأميركية من العراق طوقت القوات والدبابات التي يقودها ابن المالكي منازل نائبه طارق الهاشمي واثنين من القادة "السنيين" بائتلاف العراقية، وهي ائتلاف لقوى سياسية سنية وغيرها، وحكم على الهاشمي يوم الأحد الماضي بالإعدام بتهمة قيادة فرق اغتيال ضد خصومه .

وأشارت الصحيفة إلى أن ثلاثة من حراس الهاشمي تعرضوا للتعذيب ليدلوا بالاعترافات التي أدلوا بها، وأن أحدهم توفي جراء التعذيب .

وأشارت إلى إن كتلة العراقية – التي فازت بأغلبية مقاعد البرلمان العراقي – لم تكن الضحية الأولى لقبضة المالكي السلطوية ولن تكون الأخيرة .

أكمل قبضته على أجهزة الأمن

ونقلت ذي غارديان عن المتخصص البارز بشؤون العراق توبي دودج قوله إن المالكي أكمل سيطرته على أجهزة الأمن العراقية بعد أن قضى على السلسلة الرسمية للقيادة، ونقل مكتب قائد قوات الأمن إلى مكتبه، وأنشأ مراكز قيادة بالمحافظات يقودها جنرالات عينهم بنفسه .

ومضت الصحيفة في "إيراد أوجه تحكم المالكي في كل شيء وقالت إن قوات العمليات الخاصة العراقية، والتي توصف بأنها الأفضل في الشرق الأوسط أصبحت حرسا إمبراطوريا يُطلق عليه اسم "فدائيي المالكي" وهي تحت تصرف ابن الرئيس.

ولفتت إلى أن نفس الشيء يسري على أجهزة الاستخبارات وجهاز القضاء".

وتابعت أيضا إنه "وبعد أن أرغم المالكي السنيين على التخلي عن السلاح والدخول في العملية السياسية عام ٢٠١٠، سيصبح الهدف التالي له الكرد، الذين يُتوقع أن يهدد المالكي استقلالهم الذاتي، وبعدهم سيستمر في إخضاعه للقوى الأخرى".

وأوضحت أنه من غير المستغرب أن يعود تنظيم القاعدة – الذي ضعف كثيرا عندما انقلب عليه زعماء القبائل السنيون – إلى مسرح الأحداث مرة أخرى .

وسردت الصحيفة مواقف تدلل بها على أن الإدارة الأميركية غير مهتمة بتوجه المالكي نحو الدكتاتورية حيث ذكرت أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) كانت ترغب في الاحتفاظ بثمانية آلاف جندي بالعراق عقب انسحاب القوات الأميركية من هناك، لكن المالكي أوضح أنه لا مكان لبقاء أي جندي أميركي عقب انتهاء الاتفاقية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد خططت لإقامة سفارة يعمل بها ١٦ ألف موظف ومحطة لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي) قوامها ٧٠٠ موظف، لكن المالكي أصر على أن يكون مكتبه مسؤولا بشكل مباشر عن الموافقة على أي تأشيرة لأي دبلوماسي أميركي.

وقالت الصحيفة كان بإمكان الإدارة الأميركية استخدام القوة الناعمة لعقود التموين العسكري، لكنها لا ترغب في القيام بذلك .

وقالت أيضا إن المالكي يسمح برحلات الطيران الإيرانية لتزويد نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالأسلحة. وقالت "لكن واشنطن لا تزال غير راغبة في أن تعرف ذلك".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون